JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ
العدد الثاني والأربعون
(١٠٧)- (١٢٢)

تقسيم الـــدوائر الانتخابية وأثرها في التمثيل السياسي

م.م ضحى فاهم جبر
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات
dhuhaf.aldulaimi@uokufa.edu.iq

المستخلص:

إن دوائر الانتخابية في معظم الانظمة السياسية لها الأثر الواضح على الدولة في حالة تم إدارتها بشكل صحيح . لذلك يتوجب على الدولة ان تكون على دراية واضح وحذر في تقسيم الدوائر الانتخابية على أن تغطي المساحة الجغرافية للدولة , وتكون ممثلة للمواطنين من ناحية الارتباطات الايدلوجية والانتماءات الحزبية والمعتقدات . فهي تعتبر اداة من الادوات الفعالة التي تهدف الوصول الى الرضا الشعبي وتحقيق الاندماج الوطني .

الكلمات المفتاحية :- الدوائر الانتخابية . الدوائر الفردية والمتعددة والدوائر الصغيرة والواسعة. العدالة التمثيلية . معايير وأسس تقسيم الدوائر .

The Division of Electoral Districts and its Impact on Political Representation

Assistant teacher.Duha Fahim Jabr

University of Kufa – College of Education for Women

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

Abstract:-

Electoral districts in most political systems have a clear impact on the state if managed correctly. Therefore, the state must be clear and careful in dividing electoral districts to ensure they cover the country's geographical area and are representative of citizens in terms of ideological affiliations, party loyalties, and beliefs. They are considered an effective tool for achieving public satisfaction and national cohesion

Keywords:- Electoral districts. Single and multi-member districts. Small and large districts. Representational justice. Standards and principles for district division .

المقدمة :- تُعدّ الدوائر الانتخابية إحدى الركائز الأساسية في النظم الانتخابية المعاصرة، إذ تمثل الإطار الجغرافي الذي يُنظم من خلاله حق المواطنين في التصويت، وتُحدد ضمنه مراكز الاقتراع والكتل الناخبة. وتكتسب عملية ترسيم الدوائر الانتخابية وإعادة تحديد حدودها أهمية خاصة، بوصفها إجراءً تنظيميًا وسياسيًا في آنٍ واحد، لما لها من تأثير مباشر في نتائج الانتخابات وفي كيفية تكوين الهيئات التشريعية، ولا سيما في ظل النظم التي تعتمد التمثيل النسبي. وتختلف الدول في الأسس التي تعتمدها في تقسيم دوائرها الانتخابية، فبعضها يستند إلى الاعتبارات التاريخية، فيما تلجأ دول أخرى إلى نماذج مستمدة من تجارب استعمارية سابقة، أو تعتمد على المعايير الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية، فضلًا عن الأخذ بالسياقين السياسي والاجتماعي بعين الاعتبار. ويُفضي هذا التباين إلى اختلافات واضحة في مستوى العدالة التمثيلية، وفي طبيعة التمثيل السياسي داخل المجالس التشريعية، وكذلك في دور الأحزاب السياسية ونمط سلوكها.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة تقسيم الدوائر الانتخابية وأثره في التمثيل النسبي، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للدوائر الانتخابية، وأنواعها، ومعايير تقسيمها، وبيان انعكاسات ذلك على التمثيل النسبي، والنظام الحزبي.

أهمية البحث :- تنبع أهمية هذا البحث من كون ترسيم حدود الدوائر الانتخابية يُعدّ حلقة الوصل الرئيسة بين الناخبين وممثليهم، إذ يتيح للناخبين ممارسة دورهم الرقابي من خلال محاسبة النواب على أدائهم داخل المؤسسة التشريعية , فتبرز أهمية البحث في الكشف عن معايير تقسيم الدوائر

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الانتخابية ولاسيما في ما يتعلق بعدالة التمثيل النسبي، ودور الأحزاب السياسية، والاستقرار السياسي داخل النظام الديمقراطي.

هدف البحث :- يهدف البحث إلى بيان الأسس والمعايير المعتمدة في تقسيم الدوائر الانتخابية. وتحليل أثر تقسيم الدوائر الانتخابية في تحقيق التمثيل النسبي, فضلاً عن دراسة انعكاسات تقسيم الدوائر على الأحزاب السياسية والنظام الحزبي.

إشكالية البحث :- تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

- إلى أي مدى يؤثر تقسيم الدوائر الانتخابية في تحقيق التمثيل النسبي والعدالة التمثيلية؟ وينبثق من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:
- ما المقصود بالدوائر الانتخابية؟
- ما الآليات والمعايير التي يتم على أساسها تقسيم الدوائر الانتخابية؟
- ما أثر تقسيم الدوائر الانتخابية في الأحزاب السياسية والنظام الحزبي؟

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تقسيم الدوائر الانتخابية يُعدّ ضرورة تنظيمية لإدارة العملية الانتخابية، غير أن طريقة ترسيم حدود هذه الدوائر وحجمها تؤثر تأثيرًا مباشرًا في عدالة التمثيل النسبي، وفي طبيعة العلاقة بين الناخبين وممثليهم، وكذلك في فرص الأحزاب السياسية داخل المؤسسة التشريعية.

منهجية البحث :- اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة وصفية لمفهوم الدوائر الانتخابية وأنواعها ومعايير تقسيمها، وتحليل آثارها السياسية والقانونية في الإطار التمثيل النسبي.

هيكلية البحث :- اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، على النحو الآتي:

المبحث الاول :- الاإطار المفاهيمي لتقسيم الدوائر الانتخابية

المبحث الثاني :- أثر تقسيم الدوائر الانتخابية في ظل التمثيل النسبي

المبحث الثالث :- أثر تقسيم الدوائر الانتخابية على الأحزاب السياسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المبحث الاول :- الإطار المفاهيمي لتقسيم الدوائر الانتخابية

يتناول هذا المبحث مفهوم الدائرة الانتخابية بوصفها وحدة جغرافية وتنظيمية للعملية الانتخابية. كما يسلط الضوء على أهم المعايير المعتمدة في تقسيم الدوائر . ويُختتم المبحث بعرض أنواع الدوائر الانتخابية، ولا سيما الدوائر الفردية والمتعددة، وبيان خصائص كلٍ منها وأثرها في التمثيل السياسي.

المطلب الاول :- مفهوم الدائرة الانتخابية

يرجع أصل مفهوم الدائرة الانتخابية إلى الكلمة اللاتينية circumscribere، التي تحمل دلالات التحديد والتقسيم والإحاطة. ويُقصد بالدائرة، في معناها العام، نطاق جغرافي ناتج عن تقسيم إقليم الدولة لأغراض تنظيمية وإدارية. وانطلاقًا من ذلك، تُعرَّف الدائرة الانتخابية بأنها وحدة جغرافية محددة تُشكّل جزءًا من الإقليم الوطني، وتتخذ إطارا قانونيًا تُمارَس ضمن حدوده عملية انتخاب الممثلين .وتُعدّ الدائرة الانتخابية الإطار المكاني الذي تُجرى في نطاقه الانتخابات العامة لاختيار أعضاء المجالس النيابية، إذ تمثل المجال الجغرافي الذي يُباشر فيه المواطنون حقوقهم السياسية. وقد ذهب الفقه إلى تعريفها بوصفها وحدة جغرافية مستقلة نسبيًا، يتيح المشرّع للناخبين المقيدين في جداولها الانتخابية، وضمن حدودها المكانية، ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم، وذلك وفقًا للقواعد والإجراءات التي ينص عليها القانون الانتخابي.(العبدلي, ٢٠٢٥, ٨٦) .

أما تحديد الدوائر الانتخابية، فيُقصد به تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية متعددة، بحيث تُشكّل كل وحدة منها دائرة انتخابية قائمة بذاتها، وتُعد مجالًا لممارسة الحقوق السياسية، سواء من حيث الترشيح أو التصويت. غير أن هذا التقسيم لا يُفهم منه استقلال الدائرة الانتخابية أو انفصالها عن كيان الدولة، وإنما يُعد تنظيمًا قانونيًا يخضع لأحكام التشريع، ويهدف إلى تسهيل عملية التمثيل السياسي داخل المؤسسات المنتخبة. وعلى هذا الأساس، فإن الممثلين المنتخبين، على الرغم من انتخابهم عن دوائر محددة، ينهضون بمهمة تمثيل الدولة والمجتمع ككل، وليس التعبير عن المصالح المحلية الضيقة فحسب (صالح, د.ت , ١١٩.) .

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمييز بين الدوائر الانتخابية والتقسيمات الإدارية للدولة. فالتقسيمات الإدارية تُعد تقسيمات ثابتة ودائمة، يُقسَّم بموجبها إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي، تتمتع بقدر من التنظيم الإداري، وتمثلها مجالس منتخبة من أبناء تلك الوحدات تتولى إدارة شؤونها

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

ومصالحها المحلية، وذلك في الإطار خضوعها لإشراف ورقابة السلطة المركزية. في المقابل، يُعد تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيمًا ذا طبيعة مؤقتة ووظيفية، يرتبط أساسًا بسير العملية الانتخابية، إذ يُنشأ لغرض تنظيم ممارسة الحقوق السياسية، ولا سيما حق الترشيح وحق التصويت، ويزول أو يُعاد النظر فيه بانتهاء الدورة الانتخابية أو بتعديل التشريع الانتخابي. ومن ثم، فإن الدائرة الانتخابية لا تُنشأ لإدارة شؤون محلية دائمة، وإنما لتوفير الإطار قانوني ومكاني يضمن حسن تمثيل المواطنين داخل المؤسسات المنتخبة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التقسيمات الإدارية للدولة تُعد أوسع نطاقًا وأشمل مضمونًا من التقسيم الانتخابي، سواء من حيث أهدافها أو آثارها القانونية، إذ تتصل الأولى بتنظيم الإدارة المحلية واستمراريتها، في حين يقتصر الثاني على تنظيم العملية الانتخابية وتحقيق التمثيل السياسي ضمن مدد زمنية محددة. (صالح, د.ت, ١٢٠).

لذا فإنّ عملية ترسيم الدوائر الانتخابية تُعدّ ركيزة أساسية في تحقيق مبدأ التمثيل المتكافئ والعادل للمواطنين، سواء على مستوى المجالس النيابية أم المحلية، إذ تسهم في ضمان التوازن بين عدد السكان وحجم التمثيل الممنوح لكل دائرة انتخابية. ويُقصد بالدائرة الانتخابية (Constituency) نطاقٌ جغرافي محدد يضم مجموعة من السكان، يُمثَّلون بعضو واحد أو أكثر في المجالس المنتخبة تبعًا لحجم الدائرة وعدد سكانها وطبيعة النظام الانتخابي المعتمد (الراوي، ٢٠٢٠، ص ٢).وتأخذ الدوائر الانتخابية عدة أشكال رئيسة، من أبرزها (صالح, د.ت , ١٢١) .

- الدائرة الفردية: وهي دائرة جغرافية محددة يقطنها عدد من السكان، ويُمثّلها نائب واحد في المجلس المنتخب، حيث يُقسَّم البلد إلى عدد من الدوائر يساوي عدد المقاعد المخصصة في المجلس النيابي أو المحلي، كما هو معمول به في بعض الدول مثل ماليزيا.
- الدوائر المتعددة: ويُقسَّم فيها البلد إلى عدد من الدوائر التي تختلف في مساحتها وعدد سكانها وعدد ممثليها في المجالس المنتخبة، وقد تكون هذه الدوائر واسعة وكبيرة، كما هو الحال في بعض المحافظات العراقية.
- الدائرة الموحدة: ويُقصد بها اعتبار الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة، تتنافس فيها القوائم أو المرشحون على جميع مقاعد المجلس المنتخب، كما طُبِّق في بعض التجارب الانتخابية مثل هولندا والعراق في انتخابات عام ٢٠٠٥.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

وتتباين أنماط الدوائر الانتخابية من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف البنى الثقافية والسياسية، وكذلك وفقًا لتوجهات السلطة التشريعية وأهدافها التنظيمية؛ إذ إن النموذج الذي ينجح في دولة معينة قد لا يحقق النتائج ذاتها في دولة أخرى لاختلاف السياقات والظروف المحيطة(صالح, د.ت, ١٢١) .

بها استناد الى ذلك يعرف الباحث الدائرة الانتخابية على انها على انها تقسيم انتخابي اداري يقوم فيه المواطنين بانتخاب من يمثلهم في البرلمان أو المجالس البلدية .

المطلب الثاني:- أسس ومعايير تقسيم الدوائر الانتخابية

تؤسس الدول عادة مجموعة من القواعد الرسمية أو المعايير الخاصة بترسيم حدود الدوائر الانتخابية والتي تندرج في قانون الانتخابات وفي بعض الاحيان بدستور الدولة . لذلك لابد من تقسيم الدوائر الانتخابية وفق معايير التي تأخذ بها اغلب دول العالم في دوائر الانتخابية واهم هذه المعايير تتمثل بما يأتي (طلبوس, د.ت, ٧٢.)

١- **المعيار الجغرافي** : يعد احترام الحدود اهم معايير التقسيم المتبعة من قبل مقسمين الدوائر الانتخابية تتضمن الحدود الإدارية كخطوط المقاطعات البلديات الحدود الطبيعية كـ امتداد الجبال الانهار الجزر وان من اهم المعايير المرتبطة بالجانب الجغرافية هما التواصل الجغرافي والدمج بمعنى ان دوائر الانتخابية لا تكون غريبة الشكل وجميع اجزاء الدوائر الانتخابية يجب ان تكون مترابطة مع بعضها البعض كـ البانيا ، وبنغلادش ايطاليا، باكستان، والولايات المتحدة الأمريكي .

٢- **المعيار السكاني:** – ضرورة تساوي الدوائر الانتخابية من حيث عدد السكان وان تمثل كافة الدوائر بعدد متماثل من النواب يقوم هذا على تحقيق توازنا وتناسبا بين عدد السكان وعدد مقاعد مخصصة لها

٣- **معيار استقلالية اللجنة المختصة بتقسيم الدوائر الانتخابية** : يجب ان تقسم اللجنة بالاستقلالية والشفافية والانتصاف في الحق لجميع المواطنين والالتزام بتدابير التشريعية المحلية والدولية من خلال الالتزام بالاتفاقيات الدولية

٤- **معيار المرجعة الدورية لتقسم الدوائر الانتخابية** : يعني ضرورة اعادة توزيع المقاعد البرلمانية وتقسم الدوائر الانتخابية اي انشاء فاصل زمني بينها.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٥- **معيار عدم التميز (حماية الاقليات)** : لا يسمح بتنفيذ عملية الترسيم بطريقة تؤدي التميز ضد اي اقلية مهما كانت بتكوين المجتمعات ذات المصالح المشتركة

بناءً على ذلك، يُعَدّ مبدأ تساوي عدد السكان بين الدوائر الانتخابية من أبرز القواعد التي يستند إليها تقسيم الدوائر، لكونه يمثل أساسًا مهمًا من أسس العدالة الديمقراطية في التمثيل السياسي. ومع ذلك، تختلف الدول في مدى السماح بالانحراف عن هذا المعيار؛ فبعضها يحرص على تحقيق قدرٍ كبير من التساوي العددي بين السكان في مختلف الدوائر، تجسيدًا لمبدأ «شخص واحد، صوت واحد، قيمة واحدة». في حين تتجه دول أخرى إلى إعطاء أولوية لتمثيل فئات أو مكونات اجتماعية معينة، حتى لو أدى ذلك إلى تفاوت نسبي في عدد السكان بين الدوائر، كما يظهر في بعض التجارب المقارنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعَد من الدول الساعية إلى تحقيق مستوى عالٍ من المساواة السكانية مع وجود استثناءات تفرضها اعتبارات التمثيل. وعند التطبيق العملي لعملية ترسيم الدوائر الانتخابية، يتضح أن هذه المعايير قد تتقاطع أو تتعارض في بعض الأحيان، الأمر الذي يستلزم من الجهة المشرِّعة إيجاد توازنٍ دقيق بينها بما يتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة. (جابر، ٢٠١٥، ٥.) .

فعلى سبيل المثال، التساوي في عدد السكان بين الدوائر المختلفة يتعارض مع تمثيل المجتمعات ذات المصالح المشتركة كالأقليات العرقية أو اللغوية أو الدينية حيث تشكل عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية او اعادة تحديد المناطق في بعض الاحيان عملية ضرورية في أي نظام انتخابي يتم استخدام على سبيل المثال دوائر فردية أو تعددية صغيرة موحدة وعلى ذلك تتأثر نتائج الانتخابات وعملية تكوين الهيئة التشريعية بعملية اختيار حدود المناطق حيث تبنت الدول مناهج مختلفة في عملية ترسيم دوائر الانتخابية في بعض الدول تم اختيار المناهج وفق التقاليد التاريخية ودول اخرى وفق من القوى الاستعمارية او دول مجاورة تتمتع بنفوذ كبير ودول اخرى اعتمدت ترسيم دوائر الانتخابية وفق عامل الحجم الجغرافي للدولة او خصائص الجغرافية أو مصادرها المالية لذلك على كل دولة أن تضع المعيار الذي يلائم بيئتها السياسية والاجتماعية وتطورها الديمقراطي، على أن تجد من الأساليب ما يساعدها على تطبيق المعايير الأخرى(جابر, ٢٠١٥ , ٦)

المطلب الثالث :- أنواع الدوائر الانتخابية (الدوائر الفردية والمتعددة)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

في هذا المبحث سنتناول أنواع الدوائر الانتخابية بالتركيز على الدوائر الفردية والدوائر المتعددة، بوصفهما من أهم أنماط التقسيم المعتمدة في النظم الانتخابية. ويُعدّ اختيار نوع الدائرة الانتخابية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التمثيل السياسي، لما له من أثر مباشر في عدالة الانتخابات

وطبيعة العلاقة بين الناخب وممثله النيابي.

أولاً / الدوائر الواحدة (الفردية) :- يعد أسلوب الدائرة الانتخابية الواحدة (الفردية) من النظم الانتخابية التي تراجع الأخذ بها في الوقت المعاصر، ولم يعد مطبّقًا إلا في عدد محدود من الدول، إذ يرتبط اعتماده ارتباطًا وثيقًا بالمساحة الجغرافية للدولة. فكلما كانت مساحة الدولة صغيرة، تقلّ الحاجة إلى الالتزام بمبدأ تقسيم الإقليم إلى دوائر انتخابية متعددة، لكون الدولة في هذه الحالة تُشكّل وحدة جغرافية متكاملة يمكن اعتمادها دائرة انتخابية واحدة. غير أنّ هذا الأسلوب يترتب عليه جملة من الإشكاليات، أبرزها صعوبة تمكّن الناخب من الإحاطة بالمرشحين في مختلف أنحاء الدولة، الأمر الذي يحدّ من قدرته على تقييم كفاءتهم والحكم الموضوعي عليهم. وعلى النقيض من ذلك، يوفّر نظام الدوائر الانتخابية المتعددة بيئة أكثر ملاءمة لاختيار الممثل النيابي، إذ يُسهّل على الناخب معرفة المرشحين، ويُعزّز الصلة المباشرة بين النائب ودائرته الانتخابية، فضلًا عن دوره في تحقيق قدرٍ أعلى من المساواة بين الوحدات الجغرافية على أساس التمثيل السياسي(الخطيب , ٢٠٠٦ , ٣٠٣).

وقد اعتمدت بعض الدول نظام الدائرة الانتخابية الواحدة في مراحل تاريخية معيّنة؛ إذ أخذت به دولة البرتغال بموجب دستورها الصادر سنة ١٩٣٣، حيث اعتُبرت الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة. وتميّزت التجربة البرتغالية باعتماد التنافس الانتخابي بين القوائم، بما أتاح للناخبين إمكانية المفاضلة بين المرشحين، إلا أنّ هذا النظام لم يستمر طويلًا، وتمّ العدول عنه لاحقًا. كما عرفت إيطاليا الفاشية تطبيق هذا النمط، إذ كانت الانتخابات تُجرى على أساس اعتبار الدولة دائرة انتخابية واحدة، ويصوّت الناخبون على قائمة موحّدة تضم أسماء جميع النواب (٤٠٠ نائب)، وهو ما قيّد إرادة الناخب بالقبول أو الرفض للقائمة التي أعدّها المجلس الفاشي، قبل أن يتم التخلّي عن هذا النظام منذ عام ١٩٣٨. وفي الوقت الراهن، يُعدّ الكيان الإسرائيلي من أبرز الدول التي لا تزال تعتمد نظام الدائرة الانتخابية الواحدة، حيث تُعدّ الدولة بأكملها دائرة واحدة، ويصوّت الناخبون لاختيار أعضاء الكنيست البالغ عددهم (١٢٠ نائبًا)، ويتم تجديد انتخابهم كل أربع سنوات. وعلى الرغم من

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

نجاح هذا النظام في السياق الإسرائيلي، إلا أنّ تعميمه على دول ذات مساحات جغرافية واسعة وكثافة سكانية مرتفعة يُعدّ أمرًا غير عملي، نظرًا لتباين الحاجات والمصالح بين المناطق المختلفة، وهو ما يفسّر اتجاه غالبية الدول إلى تبنّي نظام الدوائر الانتخابية المتعددة (الخطيب,٢٠٠٦، ٣٠٤)

ثانياً / نظام الدوائر الانتخابية المتعددة :- فقد فرضته في الغالب مساحة الدولة واتساع رقعتها الجغرافية، فضلًا عن كثافتها السكانية، الأمر الذي جعل تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية ضرورة قانونية وتنظيمية. ويُراعى في هذا التقسيم مبدأ المساواة في التمثيل، من خلال تخصيص المقاعد الانتخابية استنادًا إلى عدد السكان من جهة، وتسهيل حركة الناخبين والتنظيم الإداري بين الدوائر من جهة أخرى (شوقي, ٢٠١٨،١٧٨.).

ويُسهم هذا النظام في إيجاد علاقة مباشرة بين المرشح والناخب، غير أنّ قوة هذه العلاقة تختلف باختلاف النظام الانتخابي المعتمد، سواء كان قائمًا على الانتخاب الفردي أم على نظام القوائم. ففي حال الأخذ بنظام الانتخاب الفردي، تزداد أعداد الدوائر الانتخابية، وتكون صغيرة من حيث المساحة وقليلة من حيث عدد السكان، مما يعزّز الصلة المباشرة بين النائب وناخبيه. أما في حال اعتماد نظام الانتخاب بالقوائم، فتكون الدوائر الانتخابية أوسع مساحة وأقل عددًا، وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقة التمثيلية بين النائب والدائرة. (شوقي, ٢٠١٨،١٧٩.)

وخلاصة القول، إن لكل من الدوائر الانتخابية الفردية والمتعددة مزايا وسلبيات؛ فتقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة قد يؤدي إلى زيادة عدد النواب، ويُضعف في بعض الأحيان أداءهم نتيجة التنافس الحزبي الضيّق، في حين أن توسيع حجم الدوائر الانتخابية قد يُفضي إلى تقليص عدد الناخبين في الدائرة الواحدة، بما يسهل ممارسة الضغوط السياسية عليهم، ويجعل النائب منشغلًا بمصالح دائرته المحلية على حساب المصلحة الوطنية العامة. وعليه، لا يمكن الجزم بأفضلية نظام انتخابي دون آخر على نحو مطلق، إذ إن نجاح أي من هذين النظامين يبقى مرهونًا بظروف كل دولة وخصوصياتها السياسية والجغرافية والاجتماعية.

المبحث الثاني :- أثر تقسيم الدوائر الانتخابية في ظل التمثيل النسبي

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

يتناول هذا المبحث أثر تقسيم الدوائر الانتخابية في نظام التمثيل النسبي، إذ يؤثر حجم الدائرة بشكل مباشر على مدى عدالة التمثيل بين الناخبين. كما يمكن أن يؤدي اختلاف أحجام الدوائر إلى تأثير واضح في توزيع المقاعد ونتائج الانتخابات. وإلى جانب ذلك، تبرز إشكالات عدة تتعلق بعملية تقسيم الدوائر وكيفية ترسيمها. وسنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة هذه الجوانب بالتفصيل، موضحين أثر حجم الدائرة على العدالة التمثيلية، وأهم الإشكالات المرتبطة بتقسيم الدوائر.

المطلب الاول :- حجم الدائرة وعدالة التمثيل .

يُعدّ حجم الدائرة الانتخابية من العناصر الجوهرية المؤثرة في قدرة النظام الانتخابي على تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية بدرجة متفاوتة من النسبية. ففي بعض النظم الانتخابية، كنظام الفائز الأول ونظام الصوت البديل، تقتصر الدائرة الانتخابية على مقعد واحد فقط، بحيث ينتخب الناخبون ممثلاً واحداً عنها. في المقابل، تتطلب بعض نظم التعددية أو الأغلبية، مثل نظام الكتلة ونظام الكتلة الحزبية ونظام الصوت الواحد غير المتحول، وجود دوائر متعددة المقاعد تنتخب أكثر من ممثل.(عبد الجبار, د.ت, ٤٦٤.) .

فعلى سبيل المثال في دائرة تنتخب ثلاثة ممثلين فقط، يحتاج الحزب إلى الحصول على ما لا يقل عن ٢٥% زائد صوت واحد للفوز بمقعد، في حين تُعدّ الأصوات التي تقل عن ذلك أصواتاً مهدورة. بينما يتيح تخصيص عدد أكبر من المقاعد، كتسعة مقاعد مثلاً، لحزب يحصل على ١٠% زائد صوت واحد فرصة الفوز بمقعد واحد على الأقل. الا أن توسيع حجم الدائرة الانتخابية، سواء من حيث عدد المقاعد أو المساحة الجغرافية، قد يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم، ولا سيما في المجتمعات التي تحتل فيها الاعتبارات المحلية مكانة مهمة في الحياة السياسية. ولهذا لا يزال الجدل قائماً حول الحجم الأمثل للدوائر الانتخابية. ويرى معظم الباحثين أن تخصيص ما بين ثلاثة إلى سبعة مقاعد لكل دائرة قد يحقق توازناً مقبولاً، مع أفضلية للأعداد الفردية، خصوصاً في الأنظمة التي تهيمن فيها أحزاب كبرى على المشهد السياسي، مع الإقرار بأن هذا المعيار ليس قاعدة ثابتة في جميع الحالات. (عبد الجبار, د.ت, ٤٦٥) .

بينما تبنى في كثير من الدول الدوائر الانتخابية على أساس التقسيمات الإدارية القائمة، كالمحافظات أو الأقاليم، وهو ما يؤدي إلى تفاوت أحجامها، لكنه يسهّل قبولها اجتماعياً ويغني عن إعادة رسم

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الحدود لأغراض انتخابية. ففي الدول التي تُعدّ دائرة واحدة على مستوى البلاد، كما في إسرائيل، تتحقق درجة عالية من النسبية، لكن ذلك يقترن بضعف العلاقة بين الناخبين وممثليهم. وعلى العكس، فإن اعتماد دوائر صغيرة جداً، كما في بعض تطبيقات النظام النسبي في تشيلي، يفضي إلى تقييد التعددية وتقويض أهداف التمثيل النسبي. وعليه، يُعدّ تحديد حجم الدائرة الانتخابية من أكثر القضايا أهمية عند تصميم نظم التمثيل النسبي، بل ويكتسب أهمية بالغة في عدد من النظم الانتخابية الأخرى، لما له من أثر مباشر في عدالة التمثيل وشرعية النتائج. (جابر, ٢٠١٥ , ٦-٨).

المطلب الثاني :- الإشكاليات التي ترد على تقسيم الدوائر الانتخابية

يُعَدّ تقسيم الدوائر الانتخابية من المسائل الجوهرية في تنظيم العملية الانتخابية وتحقيق العدالة في التمثيل السياسي، غير أنّ هذه العملية لا تخلو من إشكالات وصعوبات عملية تظهر عند التطبيق. ومن أبرز هذه الإشكالات ما يرتبط بتكرار إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية؛ إذ إن الإفراط في إعادة التقسيم يترتب عليه أعباء مالية وإدارية كبيرة، فضلًا عن استهلاك الوقت والجهد المؤسسي. كما أن التغييرات المتكررة في حدود الدوائر قد تُضعف الروابط بين الممثلين والناخبين، وتؤثر سلبًا في استقرار العلاقة التمثيلية واستمراريتها. ولذلك يتعيّن على الدول تحديد فاصل زمني مناسب لإعادة الترسيم، يحقق التوازن بين كلفة الإجراءات من جهة، وفائدة الحفاظ على قدر مقبول من المساواة في عدد السكان بين الدوائر من جهة أخرى. وفي المقابل، تبرز إشكالية أخرى تتمثل في إطالة الفترات الزمنية بين عمليات إعادة التقسيم؛ إذ إن التأخر في مراجعة حدود الدوائر قد يؤدي إلى نشوء تفاوتات كبيرة في أعداد السكان بين دائرة وأخرى، الأمر الذي يخلّ بمبدأ المساواة في التمثيل (طلبوس, د.ت , ٧٣.) .

وقد أظهرت بعض التجارب المقارنة، مثل الحالة في إنجلترا، أن الاعتماد على بيانات سكانية قديمة عند إعادة توزيع الدوائر — كما حدث عند استخدام إحصاءات تسجيل الناخبين لعام ١٩٧٦ في عملية إعادة الترسيم التي أُقرت عام ١٩٨٣ — أسفر عن تباينات ملحوظة في عدد سكان الدوائر الانتخابية. وعليه، يتضح أن الإشكال لا يكمن في مبدأ إعادة ترسيم الدوائر بحد ذاته، بل في كيفية توقيته وآلية تنفيذه؛ فالإفراط في التكرار أو المبالغة في التأخير كلاهما قد يؤدي إلى نتائج سلبية، مما

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

يفرض على المشرّع والجهات المختصة اعتماد سياسة متوازنة تستند إلى بيانات حديثة ومعايير واضحة تضمن استقرار التمثيل وعدالته في آنٍ واحد. (طلبوس, د.ت, ٧٣.)

المبحث الثالث :- أثر تقسيم الدوائر الانتخابية على الأحزاب السياسية

يُعدّ تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم عناصر النظام الانتخابي التي تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة التمثيل السياسي، ولا سيما في تمثيل الأحزاب السياسية داخل المجالس النيابية. فطريقة تقسيم الدوائر وحجمها لا تحدد فقط عدد المقاعد، بل وتساهم ايضاً في رسم ملامح النظام الحزبي، وتوجيه سلوك الأحزاب، فضلاً عن تحديد فرصها في المنافسة السياسية. (المولى، ٢٠٢٢، ٩٤٧.)

المطلب الأول: انعكاس تقسيم الدوائر الانتخابية على النظام الحزبي

إن تقسيم الدوائر الانتخابية يؤثر في عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وكذلك في درجة التعددية الحزبية داخل النظام السياسي. من حيث ان الدوائر الصغيرة أو الفردية غالبًا ما تؤدي إلى تقليص عدد الأحزاب الفائزة بالمقاعد، بما يفضي إلى هيمنة حزب أو حزبين، بينما تسمح الدوائر المتعددة أو الواسعة بتمثيل عدد أكبر من الأحزاب السياسية.(ديفرجيه, ٩٥)

فيتضح من ذلك ان العلاقة بين حجم الدائرة والنظام الحزبي هي علاقة طردية، أي كلما ازداد حجم الدائرة وعدد المقاعد المخصصة لها، زادت فرص الأحزاب الصغيرة في التمثيل، وهو ما يعزز التعددية السياسية ويحدّ من الاحتكار الحزبي للسلطة التشريعية. ويشير بعض الباحثين إلى أن التقسيم غير العادل للدوائر قد يؤدي إلى تشويه التمثيل الحزبي، من خلال منح أفضلية انتخابية لأحزاب معينة، وهو ما يخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص بين القوى السياسية، ويؤثر سلبًا في استقرار النظام الحزبي.(نادر, ٢٠١٠, ٥٤.)

المطلب الثاني: أثر تقسيم الدوائر الانتخابية على سلوك الأحزاب السياسية

إن تأثير تقسيم الدوائر الانتخابية لا يقتصر على النتائج النهائية فقط ، بل يمتد ليشمل سلوك الأحزاب السياسية واستراتيجياتها الانتخابية . ففي الدوائر الصغيرة، تميل الأحزاب إلى التركيز على الشخصيات المحلية ذات النفوذ الاجتماعي أو العشائري، وتقل أهمية البرامج السياسية الشاملة. بينما تتجه الاحزاب السياسية في الدوائر الكبيرة إلى تبني خطاب سياسي وبرامجي أكثر عمومية، وتزداد

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

أهمية التنظيم الحزبي والانضباط الداخلي، إذ يصبح الفوز مرهونًا بقدرة الحزب على مخاطبة شريحة واسعة من الناخبين. فضلاً عن ذلك يؤثر تقسيم الدوائر الانتخابية في طبيعة التحالفات بين الأحزاب، إذ تزداد التحالفات الانتخابية في الدوائر الواسعة بهدف تعظيم فرص الفوز، في حين تقل هذه التحالفات في الدوائر الفردية التي يغلب عليها الطابع التنافسي المباشر (لايبهارت، د.ت , ٤٤).

المطلب الثالث: أثر تقسيم الدوائر الانتخابية على فرص الأحزاب الصغيرة والناشئة

تُعد الأحزاب الصغيرة والناشئة هي الأكثر تأثرًا بتقسيم الدوائر الانتخابية، إذ تواجه صعوبات كبيرة في الدوائر الصغيرة أو الفردية، حيث تميل المنافسة إلى تفضيل الأحزاب الكبيرة أو المرشحين الأفراد ذوي النفوذ المحلي، ما يؤدي إلى ضعف تمثيل هذه الأحزاب داخل البرلمان. في المقابل، تتيح الدوائر المتوسطة والكبيرة فرصًا أوسع للأحزاب الصغيرة للحصول على تمثيل نيابي، خاصة عند اعتماد نظم انتخابية تقوم على التمثيل النسبي، الأمر الذي يسهم في تعزيز التعددية السياسية والتنوع الحزبي. وفي السياق العراقي، يبيّن عدد من الدراسات أن اعتماد الدوائر الصغيرة أسهم في إضعاف دور الأحزاب السياسية، ولا سيما الأحزاب البرامجية، مقابل صعود المرشحين الأفراد، وهو ما انعكس سلبًا على تماسك العمل البرلماني وأداء الأحزاب لوظائفها السياسية.(قاسم، ٢٠١٤.)

خلاصة المبحث // يتضح مما تقدم أن تقسيم الدوائر الانتخابية يشكّل عاملًا حاسمًا في تحديد بنية النظام الحزبي، وسلوك الأحزاب السياسية , وأن أي إصلاح انتخابي لا بد أن ينطلق من تقسيم عادل ومتوازن للدوائر.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

الخـــاتمـــة

بعد دراسة موضوع بحثنا وهو(تقسيم الـدوائر الانتخابية واثره في التمثيل السيايي) وماتضمنه البحث من تحليل وتوضيح لتقسيم الدوائر الانتخابية يتبيّن أن تقسيم الدوائر يشكّل عنصرًا محوريًا في تحقيق التمثيل النسبي والعدالة التمثيلية، لما له من تأثير مباشر في نتائج الانتخابات وبنية التمثيل السياسي. وقد أظهر البحث أن حجم الدائرة وطريقة ترسيمها ينعكسان بوضوح على النظام الحزبي وسلوك الأحزاب السياسية، حيث تعزز الدوائر الواسعة التعددية، بينما تسهم الدوائر الصغيرة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

في إضعاف العمل الحزبي لصالح الاعتبارات المحلية. مما يجعل اعتماد تقسيم متوازن للدوائر قائم على معايير سكانية واضحة شرطًا أساسيًا لتحقيق تمثيل نيابي عادل وفاعل.

الاستنتـــــاجات :-

من خلال عرضنا لموضوع البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية :-

١- إن تقسيم الدوائر الانتخابية ليس إجراءً فنياً محايداً، بل يمثل أداة سياسية مؤثرة في نتائج الانتخابات وفي طبيعة التمثيل النيابي.

٢- يؤثر حجم الدائرة الانتخابية تأثيراً مباشراً في بنية النظام الحزبي، إذ تعزز الدوائر الواسعة التعددية الحزبية، بينما تميل الدوائر الصغيرة إلى تقليصها.

٣- يؤدي التقسيم غير العادل للدوائر إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الأصوات، ويقوض الثقة بالعملية الانتخابية.

٤- إن غياب معايير سكانية دقيقة في تقسيم الدوائر الانتخابية يؤدي إلى تفاوت واضح في الوزن التصويتي بين الدوائر

التوصيـــــات :-

من التوصيات التي نأمل الاخذ بها لنجاح العملية الانتخابية هي :-

١- ضرورة اعتماد معايير واضحة وشفافة في تقسيم الدوائر الانتخابية، تقوم على التناسب السكاني وتحقيق المساواة بين الأصوات.

٢- اعتماد نموذج الدوائر المتوسطة الحجم بما يحقق توازناً بين التمثيل المحلي والتمثيل الحزبي.

٣- تعزيز استقلالية اللجان المختصة بترسيم الدوائر الانتخابية، ومنع التدخلات السياسية في عملها.

٤- إجراء مراجعة دورية لتقسيم الدوائر الانتخابية استناداً إلى التغيرات السكانية والديموغرافية.

المصـــــادر والمراجـــع

أولاً- المصادر باللغة العربية

١- العبدلي . (٢٠٢٥). تعريف الدوائر الانتخابية وأهميتها. المرجع الإلكتروني للمعلومات، ص ٨٦.

٢- عبد الجبار . (د.ت). طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق وأثرها على الاندماج الوطني. جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية، (٥٨)، ٤٦٤.

٣- الخطيب . (٢٠٠٦). الوسيط في النظم السياسية (الطبعة الأولى). عمّان، الأردن: دار الثقافة للنشر، ص ٣٠٣.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثاني والأربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٤- الراوي . (٢٠٢٠). ترسيم الدوائر الانتخابية بين المعايير والإشكالات. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور، ص ٢.

٥- جابر . (٢٠١٥). ترسيم حدود الدوائر الانتخابية (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ص ٥.

٦- شوقي . (٢٠١٨). نظام الدوائر الانتخابية كإجراء ممهد لعملية الاقتراع. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (٥)، ١٧٨-١٧٩.

٧- صالح . (د.ت). نظم الانتخاب (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ص ١١٩.

٨- طلبوس . (د.ت). المعايير الدولية لتقسيم الدوائر الانتخابية في مختلف الأنظمة الانتخابية. بيروت، لبنان: مجلس النواب اللبناني، المديرية العامة للدراسات والأبحاث، مصلحة الأبحاث والدراسات الدولية، ص ص ٧٢-٧٣.

٩- قاسم . (٢٠١٤). الأنظمة الانتخابية المقارنة. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

١٠- موريس ديفرجيه، دون تاريخ , الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر , ص٩٥

١١- نادر، ٢٠١٠ , النظم الانتخابية وأثرها في التمثيل السياسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

١٢- لايبهارت . (دون تاريخ). النظم الانتخابية والديمقراطية. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣- المولى . (٢٠٢٢). أثر تقسيم الدوائر الانتخابية وجمعها في التمثيل النيابي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، ١٤(١)، ٩٤٧-٩٨٩.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1-Abdali. (2025). Definition of Electoral Districts and Their Importance. Electronic Reference for Information, p. 86.

2-Abdul-Jabbar. (n.d.). The Method of Dividing Electoral Districts in Iraq and Its Impact on National Integration. Tikrit University – College of Political Science, (58), 464.

3-Al-Khatib. (2006). The Mediator in Political Systems (First Edition). Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa Publishing, p. 303.

4- Al-Rawi. (2020). Demarcating Electoral Districts: Between Standards and Problems. Arab Democratic Center for Strategic Studies, published article, p. 2.

5-Jaber. (2015). Demarcating Electoral District Boundaries (First Edition). Cairo, Egypt: Egyptian Initiative for Personal Rights, p. 5.

6-Shawqi. (2018). The Electoral District System as a Preparatory Procedure for the Voting Process. Ma'alim Journal for Legal and Political Studies, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, (5), 178–179.

7- Saleh. (n.d.). Electoral Systems (Unpublished Master's Thesis). Faculty of Graduate Studies, University of Jordan, Jordan, p. 119.

8- Talbous. (n.d.). International Standards for the Division of Electoral Districts in Different Electoral Systems. Beirut, Lebanon: Lebanese Parliament, General Directorate of Studies and Research, Department of International Studies and Research, pp. 72–73.

9- Qassem. (2014). Comparative Electoral Systems. Alexandria, Egypt: Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda.

10- Maurice Duverger, n.d., Political Parties, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, p. 95.

11- Nader, 2010, Electoral Systems and Their Impact on Political Representation, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, Egypt

12- Liebherr. (n.d.). Electoral Systems and Democracy. Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.

13- Al-Mawla. (2022). The Impact of Dividing and Combining Electoral Districts on Parliamentary Representation. Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, University of Babylon, 14(1), 947–989.